الدور الذي حــدد للسسيولوجيــا أو ما الذي كان منتظـرا السسيولوجيا خلال مرحلة السبعينيات؟

د.سبعون سعيد

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة البليدة 02

ملخص

نحاول في هذا المقال أن نبين العلاقة بين الخطاب الرسمي و علم الاجتماع في جزائر السبعينيات، غداة إنشاء جامعة وطنية جزائرية فصلت مع الجامعة الكولونيالية. إن مرحلة السبعينيات هي مرحلة هامة في تاريخ علم الاجتماع في الجزائر،و هي مؤشر هام عما سيؤول إليه علم الاجتماع في الجزائر لاحقا.ندرك من خلالها إمكانية إنشاء حقل سوسيولوجي وطني يقوم على أسس معرفية بحتة، أم يحيد دور علم الاجتماع في الجزائر نحو وظائف تتجاوز إطار الحقل المعرفي.

Résumé

Nous tenterons dans cette contribution de mettre en évidence le rapport entre le discours officiel et la sociologie durant les années 70, au lendemain de la naissance de l'université nationale algérienne qui avait rompu avec l'université coloniale. Les années 70 peuvent être considérées comme une étape importante de l'histoire de la sociologie en Algérie, et restent également comme un indicateur très fort de l'évolution ultérieure de la sociologie: s'achemine- t- on vers la création d'un champ sociologique fondé sur une légitimité scientifique, ou bien assistons – nous à l'émergence d'une sociologie dont le rôle est défini en dehors du cadre du champ scientifique ?

مقدمة

لا يمكن التطرق بالتحليل إلى السسيولوجيا، أكادمية كانت أم غير ذلك، دون التوقف على مستوى هام من تاريخها في الجزائر والمتمثل في نوعية الخطاب الرسمي حول الدور والوظيفة اللتين كانا على السسيولوجيا تأديتهما في منظور هذا الخطاب الرسمي، إذ أنّ كل العلاقة بما عرف « بالمشروع الاجتماعي» الجزائري كانت تدرك من خلال البعد الوظيفي الذي كان على السسيولوجيا الاندراج ضمنه.إن هذا البعد الوظيفي الذي كان على السسيولوجيا الانضواء تحته وخدمته يحدد من منظور الخطاب الرسمي بمؤشرين، الأول هو عملي تقني، أما الثاني فهو إديولوجي.أما المؤشر العملي التقني فيتمثل أساسا في أن السسيولوجيا تندب نفسها لخدمة التنمية الاقتصادية خاصة في مستواها التصنيعي وذلك بتزويد هذا المسعى التنموي بالإطارات الضرورية لسير التنمية.

أما المؤشر الإيديولوجي فيتمثل في تبني السسيولوجيا (بل كل العلوم الاجتماعية الأخرى) الاختيارات النظرية (والتي يتم ترجمتها عمليا) المتبناه والعمل على (إذا جاز إستعمال هذه العبارة) " الدعاية " للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا البعد الوظيفي في شقيه التقني والإيديولوجي كان بمثابة الشغل الشاغل للخطاب الرسمي في علاقته خاصة مع السسيولوجي *. إلى درجة البحث عن شرعية علمية أجنبية لتبرير هذا البعد الوظيفي الذي كان على السسيولوجيا الالتزام به من خلال اللجوء للمؤتمرات الدولية الذي شكل واحد منها، يمكننا القول أبرزها، وهو المؤتمر الدولي الرابع والعشرون في علم الاجتماع المنعقد في مارس 1974 بالجزائر العاصمة، والذي يمكن اعتباره المؤتمر النموذج للدور الذي كان منتظرا من السسيولوجيا في الجزائر في تلك المرحلة– السبعينيات –. لذا نرى أنّه من الضروري، أن نعرف ماذا كان منتظرا من السسيولوجيا في ظل المسعى التنموي، خاصة في جانبه التصنيعي، من طرف الخطاب الرسمي، ونعتبر أن المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع يعطي صورة لا يمكنها إلا أن تكون جد ساطعة عن ما كان ينتظره الخطاب الرسمي من السسيولوجيين، وخاصة وأن هذا المؤتمر سيكون بمثابة هيئة تضفي شرعية يراد منها أن تكون علمية على بنية الخطاب الرسمي حول العلوم الاجتماعية عموما والسسيولوجيا خصوصا *.

المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع وتحديد البعد الوظيفي للسسيولوجيا

إن فترة السبعينيات في الجزائر خاصة إلى منتصفها هي فترة وصل فيها الخطاب التصنيعي أوجه، ليبدأ في نوع من الفتور انعكس على تأجيل التخطيط إلى بداية الثمانينيات. – حيث كان الخطاب الرسمي يعول على علم الاجتماع في ظل ما عرف آنذاك بتصفية الاستعمار من جهة، وخدمة المشروع التنموي من جهة أخرى: « يقع تصور علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل من أجل كسر قيود التبعية والهيمنة ومن أجل تحقيق النمو والازدهار للمجتمعات المتخلصة حديثا من نير الاستعمار، بل أكثر من ذلك هو علم في خدمة قضايا ومصالح واهتمامات الطبقات الكادحة والجماهير العريضة في بلدان العالم الثالث. هكذا وقع تصور علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة السياسية، وهو نفس التصور الذي حكم عقلية أولئك الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي وأشرفوا على تطبيقه في الجامعة. فالتصور الذي نجده في الخطاب الرسمي في هذه الفترة يركز على علم الاجتماع باعتباره ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغيير وبمصالح الجماهير» [1].

يمكن القول إذن إنه هو ذا الإطار العام التصوري الذي يميز السسيولوجيا في مرحلة السبعينيات والتي حاول ترجمتها المؤتمر الدولي الرابع والعشرون لعلم الاجتماع؛ هذا المؤتمر الذي أراد تجنيد السسيولوجيا وجعل منها أداة علمية ونظرية في خدمة الإيديولوجيـــة التنموية: « في هذا السياق يظهر بوضوح أن السسيولوجيا لا يمكن أن تكون شيئا آخر، غير سسيولوجية التنمية. إذ لا يطلب من السسيولوجي (ولكن هل تعطى له فرصة المحاولة ؟) دراسة وفهم الإنسان الجزائري الذي يتعصرن، ويصنع ويصبح تقنيا، ولكن يتم تكوينه من أجل أن يركب القطار المنطلق والمشاركة في مهام التخطيط، والتنقيب والتنسيق لما يعرف بعبارة ملطفة بـ " الموارد البشرية "[2].

إن هذا المؤتمر يجعل من التزام السسيولوجيين من أجل خدمة التنمية وتجنيدهم الوسيلة الوحيدة لتحطيم أغلال التبعية لمستعمر الأمس، وتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتظهر أهمية السسيولوجيا في هذه المرحلة في دورها التحرري المحتم عليها القيام به وذلك بوعيها بضرورة إعادة النظر في "..... البنيات العقلية التي تبرر الاستغلال والجمود وتعرقل الانطلاق"[3].

وحتى نوضح جيدا ما الذي كان مطلوب من السسيولوجيا أن تقوم به من طرف الخطاب الرسمي الذي كان يبحث عن شرعية " علمية " دولية يبرر بها الدور الذي حدده للسسيولوجيا في هذه المرحلة، والذي اعتبره مبرر وجود هذه السسيولوجيا، إذ

---

*. هذا لايعني أننا ننفي العلوم الاجتماعية الأخرى.

* يجب التذكير بأنه بعد شهرين تقريبا من انعقاد هذا المؤتمر الدولي، يتم وضع البرنامج الخاص بمحتوى الدراسات (المقاييس) المتعلقة بتخصصات علم الاجتماع.

يصبح هذا الدور، في هذه المرحلة التي اتسمت ببروز خطاب تحرري مرتكز أساسا على الاختيارات التنموية التصنيعية التي اعتبرت وسيلة رئيسية لتخطي التبعية الإمبريالية! كحتمية تاريخية لا يمكن لسسيولوجيا ملتزمة ورشيدة الزيغ عنه، لأنه في نفس الوقت زيغ عن طموحات الجماهير وآمالها، وهذا ما يجعل السسيولوجيا تفقد إنغراسها الاجتماعي لأنها تصبح تسير في الاتجاه المعاكس للمسعى التاريخي، وبالتالي يكون مصيرها الانغلاق على ذاتها والتهميش.

لقد أوضح هذا المؤتمر بما فيه الكفاية ما كان منتظرا من السسيولوجيا. هذه الآمال السياسية الإيديولوجية المعلقة على السسيولوجيا تأخذ مسلكين. يتمثل الأول في إدراك دور السسيولوجيا في تلك المرحلة من خلال رفض الإثنولوجيا، وكأن الأمور تسير في منظور الخطاب الرسمي على النحو الآتي:

بما أن الاستعمار ارتكز على الإثنولوجيا كنسق تحليلي ساعده في بسط نفوذه وسيطرته على المجتمع المسيطر عليه وذلك بمعرفة مكامن الضعف والقوة لبنياته الاجتماعية، فحان الوقت للتخلي عن هذا العلم الاستعماري واستبداله، إن صح التعبير، بعلم أثبت أنه علم تحرري يرفض علاقات الاستغلال الرأسمالية، وخير دليل على ذلك الفكرة التي كانت شائعة في نهاية السيتينيات، خاصة بعد أحداث ماي 1968 في فرنسا، والتي كانت تعتبر أن السسيولوجين كانوا في طليعة الحركة الاحتجاجية[4] . أما المسلك الثاني المتبنى من خلال هذا المؤتمر، بالإضافة إلى رفض الإثنولوجيا، فيتمثل في ضرورة غرس السسيولوجيا في الاختيارات التنموية المتبناة.

رفض الإثنولوجيا وإدانتها

هذا الرفض للإثنولوجيا وإدانتها يبررهما أساسا، كما قلنا أعلاه، ضرورة تبني علم الاجتماع أو السسيولوجيا، كعلم تحرري تقدمي، من شأنه خدمة الأهداف والتوجهات المتبناة على المستويات الاديولوجية وترجمتها عمليا في مشاريع تنموية: « إن ضرورة تخليص العلوم الإنسانية من النزعة الاستعمارية تفسح المجال أمام علم اجتماعي يهدف إلى التقدم والرقي. ولا شك أن صداه في المواضيع المطروحة أمامنا متجاوبة مع هذا الاتجاه »[5] .

وحتى نعطي صورة واضحة لهذه الإدانة العمومية للإثنولوجيا نصيغ مقتطفات من خطاب السيد بن يحيى الذي كان آنذاك وزيرا للتعليم العالي و البحث العلمي عند افتتاح هذا المؤتمر، حتى يتم رفض هذا النوع المعرفي:

" ذلك أن علم الأجناس (الإثنولوجيا) سواء من حيث الظروف التي نشأ فيها أو من حيث أسسه، يبدو لنا وكأنه علم بال من حيث مناهجه ونتائجه التي لم تعد صالحة علميا لأنها قائمة على أسس مرفوضة.

لقد ظهر علم الأجناس وتطور في عهد الاستعمار الأول، ولم يكن في الواقع سوى مادة أوجدتها الظروف لأهداف واضحة، فكان يقتصر دور هذه المادة على توفير المعلومات الخاصة بنمط التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشعوب المستهدفة للغزو، والتي بدأ احتلالها بالفعل، فكان هذا العلم قائما على الافتراض بأن هذه الشعوب لم تعرف التطور وأنها تشمل على ميزات تجعلها غير قابلة للتطور وفي حالة جمود دائم. لقد ساهم علم الأجناس مساهمة كاملة في النظام الاستعماري الذي أوجده والذي قبل افتراضاته، بل كان يحل محل المذهب العقائدي لهذا النظام. إن هذه المادة بوصفها منهجا ومذهبا عقائديا قد أوجدت لها منطقا وجمعت وقائع تعتبرها بمثابة براهين على صحتها وهي بالتالي تشكل نظاما كاملا لتبرير الماضي المندثر، وتمثل خطرا علميا وحاجزا عقائديا بين الواقع الاجتماعي لبلدان العالم الثالث وبين أولئك الذين يريدون دراسة هذه البلدان، وعليه يجب إعادة النظر في الدراسة العلمية للعالم الثالث.

كما أن على المجتمعات النامية أن تتخلص من هذا النمط الخاص من الدراسات. إن لتصفية الاستعمار جوانب علمية، ويعتبر رفض علم الأجناس (الإثنولوجيا) كمادة دراسية خاصة بالبلدان، واحدة من هذه الجوانب »[6].

بالإضافة إلى الخطاب الرسمي الجزائري تجاه الإثنولوجيا، هناك مواقف من طرف المشاركين في هذا المؤتمر تصب في هذا الاتجاه والرفض (الإدانة): « إن الاثنوغرافيين والاثنولوجيين، خاصة أولئك الذين تم تكوينهم في المدرسة الفرنسية، لم يروا في بحوثهم إلا طريقة لعدم " إعادة النظر " أبدا في وضعية المجموعات المستعمرة. لا بد من القول إن هذا الموقف أبعد ما يكون من الموقف العام للسسيولوجيا»[7] .

هذه بصفة عامة النظرة التي تم تكوينها عن الإثنولوجيا ومبررات رفضها، إذ أن النتيجة العملية لهذا الرفض هو حذف تعليم هذه الإثنولوجيا من برنامج السسيولوجيا.

هكذا إذن يرفض الخطاب الرسمي الإثنولوجيا، بعدما حصل على الضمان العلمي الدولي على عدم جدوى هذه الإثنولوجيا مع الاختيارات والأهداف التي كانت تهيكل الاستراتيجية التنموية لجزائر السبعينيات، ليفسح المجال أمام العلم– دعم المتمثل في السسيولوجيا، بشرط أن تكون ملتزمة جد الالتزام حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف التاريخية الذي حملتها طموحات الشعوب وآمالها !: « غير أن إرادتنا في تحويل البنيات الاجتماعية تحويلا جذريا لا يمكن أن ترضى بالأبحاث الاجتماعية التي لا تهتم إلا بالأمور المجردة البحتة، فنحن ندعو إلى علم ملتزم، علم ملتزم يمكن أن يصير من أمضى الأسلحة لتحرير شعوب العالم الثالث، ويكون موضوعه المشاركة في تطوير مجتمعاتنا تطويرا لم يسبق له مثيل، وذلك من أجل تحرر اجتماعي وثقافي واقتصادي شامل»[8]

السسيولوجيا والتنمية

يمكننا القول إنّ قلب هذا المؤتمر ومحركه الأساسي يكمن في ضرورة تبني السسيولوجيا في الجزائر آنذاك للاختيارات التنموية وأطرها الاديولوجية العقائدية بصفة كاملة. إذ أنه في منظور هذا المؤتمر لا يمكن تصور سسيولوجيا في معزل عن الاختيارات التنموية، مهما كانت طبيعة هذا الانعزال الذاتي للسسيولوجيا سواء عن طريق إعادة النظر بواسطة النقد العلمي للاختيارات المتبناة أو عدم وجودها في طليعة هذه الاختيارات ميدانيا – على سبيل المثال حملات التطوع التي من شأنها أن تكون مؤشرا واقعيا لالتحام السسيولوجيا حول الاختيارات التنموية. إذ أن التغيرات التي تأملها الشعوب المتحررة حديثا من ربقة الاستعمار تفرض على السسيولوجيا مسؤولية تاريخية لابد ألا تتوانى ولا تتخلف عن القيام بها: «وفي هذا التغيير التي تقتضيه التنمية الاقتصادية، فإن علماء الاجتماع من رعايا إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تقع عليهم مسؤولية جسيمة لابد أن يقوموا بها. فبالنسبة لعالم الاجتماع الذي ينتمي إلى العالم الثالث والذي يقع بلده تحت الخط الفاصل بين التخلف والتقدم، عليه أن يثبت سلوكه اليومي وفي توجيه بحوثه أنه قد تخلى عن طرق التفكير والأساليب التي وضعت لتقدير التغيرات في المجتمعات الاستهلاكية....»[9]

هكذا إذا، لابد على سسيولوجي العالم الثالث أن يصبحوا مناضلين في « جبهة » التنمية الاقتصادية،الوسيلة الرئيسية لتحقيق التحرر والرفاهية لشعوبهم: « هكذا إذًا ترفع السسيولوجيا إلى وظيفة وسيلة إنجاز التنمية و السسيولوجي يرقى إلى مكانة مناضل التقدم، الذي يناضل في طليعة القوى التي تخوض المعركة من أجل تحرير رجل العالم الثالث وترقيته »[10]. إذ أصبح من الواجب والمسؤولية التاريخيين أن تنهض السسيولوجيا و السسيولوجيين بالمهمة المخولة لهم، وأن ينغرسوا ويتأصلوا ويتجذروا في مجتمعاتهم وذلك بتبني دون هوادة طموحات شعوبهم وآمالها التي تم « التعبير! » عنها من خلال الاختيارات التنموية التي تضطلع القيادات السياسية بمهمة بلورتها ميدانيا: « وفي ذلك تذكير لعلماء الاجتماع في العالم الثالث، أن عليهم من الآن فصاعدا أن يقطعوا ذلك السكون الطويل الذي ظل سائدا في مجتمعهم... وبأن يتيحوا له معرفة نفسه مستغنين بذلك عن تفسيرات المفسرين
الذين كثيرا ما يرد دُون نَغمات أجنبية... لابد من حث علماء الاجتماع في العالم الثالث على تحديد أهداف علمهم وتحميل مفكرينا المسؤولية بطريقة حاسمة »[11].

إن هذا الدور للسسيولوجيا يفرض بدوره ضرورة تغيير منهجية البحث السسيولوجي الذي لابد أن يدرك نفسه على أن مبرر وجوده هو الدعم النظري للاختيارات المتبناة: «... لابد أن نفرض أيضا البحث الاجتماعي الذي يرمي إلى أن يجعل منا مودع بحوث ميدانية... وباختصار لا يستطيع علم الاجتماع لدينا أن يكتفي بمجرد وصف أوضاع واقعية أو يقف عند ضرورة تصفية استعمار العقول، فعلية أن يكون أكثر طموحا وأن يوسع من آفاقه، وعليه فوق كل شيء أن يفرض نفسه كعلم خلاّق من شأنه أن يسهم في وضع أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعليه أيضا أن يقلب رأسا على عقب مجموع أساليبه حتى يصبح السند النظري الضروري لحسن سير الثورة الاجتماعية »[12].

إن مسؤولية السسيولوجيا و السسيولوجيين تزداد باعتبار الدور الجسيم الملقى على عاتقيهما في منظور الخطاب الرسمي، هذا الدور يكون أساسا بتبني الاختيارات السياسية والتي تعتبر في منظور الخطاب الرسمي الواقع ذاته: « فإذا رفض علم الاجتماع النزول دون مستوى واقعيا، فإنه سيسهم لا محالة في إيجاد الطرق والحلول التي من شأنها أن تضمن التحرر التام الشامل للإنسان في العالم الثالث»[13] .هذا وفي نهاية خطاب السيد الوزير نحضر إلى ندائه ومناشدته المؤتمر أن يبرر من خلال تدخلات السسيولوجين المشاركين، الخط المتبنى من طرف الخطاب الرسمي آنذاك والمتمثل في ضرورة تجنيد كل المستويات الاجتماعية مهما كانت طبيعتها، مادية وفكرية، لخدمة التوجهات المتبناة والمتمثلة أساسا في التنمية الاقتصادية القائمة أساسا على التصنيع. في هذا الإطار كان على السسيولوجيا كمستوى معطى من الواقع الفكري الذي يمكن على أساسه للمجتمع إدراك (وعي) ذاته، أن تلتزم ولا تخرج عن الإطار المحدد رسميا: « أما مطالبة عالم الاجتماع بأن يلتزم ويعكف عن العمل الاجتماعي فتلك قضية هامة لابد أن تتعرضوا لها في أشغال هذا المؤتمر»[14] .

هذا النداء يلقى، يمكننا القول، صدى لدى المؤتمرين إذ يتم اقتراح تحديد دور السسيولوجي في العالم الثالث، اقتراح تضمنه سبعة عشر نقطة تحاول التوفيق بين المستويين العملي والإيديولوجي المرفقين بدور السسيولوجيا و السسيولوجي. فعلى سبيل المثال تنص النقطة الثانية على دور السسيولوجيا في كسر مظاهر الاستلاب الثقافي، وتمكين شعوب بلدان العالم الثالث من إعادة تملك شامل لأشكال وعيها وتصوراتها: «إن التحكم في علم الاجتماع يشكل بالنسبة للشعوب النامية أحد المظاهر السياسية لعدم التبعية في حالة ظهورها كعملية حقيقية لإعادة التلاؤم الاجتماعي الشامل »[15]. كما يضيف الاقتراح في النقطة الرابعة: «ولعلم الاجتماع وبالتالي عالم الاجتماع في هذا المجال دور أساسي يلعبانه لا لإعادة التلاؤم الفكري للشعوب فقط ولكن في تأدية مهامها في الحاضر والمستقبل وذلك من أجل الرقي والتقدم » [16]

بالإضافة إلى هذا، نجد الاقتراحات المتعلقة بالضرورة الحتمية لالتزام السسيولوجية وضرورة انغراسها في الممارسة اليومية واحتكاكها اليومي بمطالب شعبها والسير في نهجها: « إن الغرض الاجتماعي لعلم الاجتماع جانب من جوانب المسألة لهذا العلم، فلا يمكن لعالم الاجتماع أن يطرح مشاكل الحاضر والمستقبل ويتملص في نفس الوقت من المسؤوليات الاجتماعية»[17]؛ هذه المسؤولية الاجتماعية لا تترك للسسيولوجيا والسسيولوجي أي خيار، إذ لا يمكن لهذا السسيولوجي «.. أن يطرح مشكل التزامه بعبارات تناوبية، التزام تجاه العلم، أو التزام تجاه المجتمع»[18]. هذا المجتمع و رقيّه ورفاهيته يُمثلان أسمى الأهداف التي لابد أن تبرر على أساسهما السسيولوجيا في العالم الثالث ووجودها.

تصبح ضرورة الالتزام حتمية تاريخية، إذ أن رفض التجنيد من طرف السسيولوجيا يؤدي بها إلى الاندثار وضياع المصداقية والشرعية حتى المعرفية: « فعالم الاجتماع أمام مشكل خطير بسبب الطبيعة التطورية للأحداث الاجتماعية التي هو مع ذلك مجبور بدراستها في الزمن، بل في زمن محدود، فإما أن يرفض المبادرة والذهاب إلى أبعد من الأحداث التي كشف عنها وحللها وتظهر هذه الأحداث حينئذ بأنها لا تزال تحت مراقبة عالم الاجتماع، وعلى هذا الأخير أن يتقبل إخفاء بحثه ويلتزم الصمت»[19] . كل هذا يؤدي إلى الالتزام العملي للسسيولوجيا الذي يتحدد مصيرها على أساسه: " إن علم الاجتماع كعلم لابد أن ينتهي به

المطاف إلى العمل ولابد أن ينضم إلى انشغالات الشعوب... يجب على عالم الاجتماع لدول العالم الثالث أن يتقبل مسؤوليته ضمن حيوية التقدم وآلا يخادع الالتزام العلمي وحتى الإيديولوجي قصد التخلي عند دوره... إن العلم الاجتماعي الصحيح علميا واجتماعيا، هو علم اجتماع التقدم، فالعالم الاجتماعي الحقيقي هو الإنسان المتطوع في المعركة من أجل تحرير شعبه ومسيرته نحو حياة أفضل، وإلا سوف لا يتأخر علم الاجتماع عن الالتحاق بالعلوم المشوهة التي تعرقل التقدم البشري»[20]. من كل هذا يظهر أنه ما كان منتظرا من السسيولوجيا مهما كانت أماكن إنتاجها (الجامعة، مراكز البحث، الخ.) هو أن تصبح أداة مفضلة لخدمة[21]. الاختيارات التنموية وأسسها النظرية والعقائدية، وهذه هي، دون أي مستوى آخر، وظيفة علم الاجتماع كعلم مستقل بذاته، لأن خدمة الاختيارات التنموية هو في نفس الوقت العمل على رفاهية الشعوب وتحريرها، هدفين يعتبران من أسمى الأهداف حسب الخطاب الرسمي في مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي يفرض تاريخيا على السسيولوجيا تعديل منطقها، لتجعل همها الوحيد الدعم النظري والعملي للمشاريع الاجتماعية المتبناة:« وهل يجدر بعالم الاجتماع بأن ينسج على منوال عالم الحشرات الذي يصف الحركات الآلية لحشرة مضطربة، فيقتصر على الملاحظات النقدية حول الأوضاع التي يلاحظها ؟ هل يتسامى فوق الواقع على غرار شعراء القرن الأخير ويبقى بعيدا عن البلبلة التي يتخبط فيها الكائن الاجتماعي... إن المرء لا يمكن أن يكون عالما اجتماعيا ينتمي إلى العالم الثالث إذا ما تهرب من نصيبه في المسؤولية النضالية. أما عالم الاجتماع، وهو رجل عمل وفكر، سيعرف، على العكس من ذلك، كيف يكون في طليعة شعبه الذي يحاول تحطيم صرح التخلف ويعطي أهمية قصوى لمبادرته السياسية لتحقيق ما يجب من تغيرات ولتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. بهذه الاختيارات يتعلق تحرر العالم الثالث، شريطة أن يكون علم الاجتماع سلاحا طلائعيا خالصا من التبعية والاستعمار»[22].

هذا هو بصفة عامة الإطار (النضالي التجنيدي) الذي حدد الدور الذي كان منتظرا من السسيولوجيا و السسيولوجي أن يلعبانه في هذه المرحلة، دور حاول " تطهير" السسيولوجيا من عنصر مكون من خصائصها والمتمثل أساسا في البعد التحليلي النقدي (أنظر فقرة من خطاب السيد بن يحيى).

لكن إذا كان هذا هو الدور، في منظور الخطاب الرسمي، الذي حدد للسسيولوجيا، فكيف كان موقفها هي ذاتها من هذا الدور الذي يمكننا القول إنه مفروض عليها، وهل سارت في الخط الذي حدده لها الخطاب الرسمي؟ ولماذا؟ إذن هذه هي بصفة عامة، بعض المميزات والخصائص التي ميزت السسيولوجيا خلال مرحلة السبعينيات، مرحلة تميزت بإرادة تصفية الموروث من النسق الجامعي الكولونيالي الذي تم الحفاظ عليه مع ما يعرف بالمرحلة الانتقالية (الستينيات). في هذا الصدد تكون السسيولوجية الأكاديمية موضوع لتصفية الاستعمار، أي إحداث قطيعة جذرية مع المعايير والقيم والأهداف التي كانت تقوم عليها السسيولوجيا الموروثة وذلك عن طريق عملية إصلاح– قطيعة، مست كل الهياكل التنظيمية الإدارية والبيداغوجية لهذه السسيولوجيا الأكاديمية الموروثة.

المراجع والهوامـش:

[1]. العياشي عنصر، « أزمة أم غياب علم الاجتماع »، *واقع علم* الاجتماع في الجزائر، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، العدد 1، 1990، ص. 23.

[2]. Rachid Bellil, « La domestication du savoir sur la société. Remarques sur la sociologie en Algérie », in L'Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, Ed CNRS, 1985, p. 507.

[3]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « خطاب السيد محمد الصديق بن يحي لدى افتتاح المؤتمر الدولي 24 لعلم الاجتماع، الجزائر 25-30 مارس 1974» ، الجامعة، العدد 1، مارس- أفريل 1975، ص. 9.

[4]. Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Paris, Ed. de Minuit, 1984, p.20. Cf.

[5]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « خطاب السيد محمد الصديق بن يحي لدى افتتاح المؤتمر الدولي 24 لعلم الاجتماع، الجزائر 25-30 مارس 1974» ، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

[6]. نفس المرجع، ص. 9.

[7]. Emile Sicard, « L'apport de la sociologie des pays et des régions en voie de développement à la construction d'une sociologie générale », 24ème Congrès international de sociologie, Alger 25- 30 mars 1974, tome 2, Alger OPU, 1974, p. 1261.

[8]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « خطاب السيد محمد الصديق بن يحي لدى افتتاح المؤتمر الدولي 24 لعلم الاجتماع، الجزائر 25-30 مارس 1974» ، مرجع سبق ذكره، ص. 9.

[9]. نفس المرجع، ص. 11.

[10]. R. Bellil, op. cit., p. 526.

11 12 13 و14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « خطاب السيد محمد الصديق بن يحي لدى افتتاح المؤتمر الدولي 24 لعلم الاجتماع، الجزائر 25-30 مارس 1974» ، *مرجع سبق ذكره*، ص. 11-12.

15 16 17 18 19 20 و21 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « عالم الاجتماع لبلدان العالم الثالث »، الجامعة، *مرجع سبق ذكره*، ص. 19.

[22]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، « خطاب السيد محمد الصديق بن يحي لدى افتتاح المؤتمر الدولي 24 لعلم الاجتماع، الجزائر 25-30 مارس 1974» ، *مرجع سبق ذكره*، ص. 12.